Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وَثِيقَة مَعْلُومَات المَشْرُوع

تَمْوِيل إِضَافِي

رَقْم التَّقْرِير : PID A30475

اسم المشروع	تَمْوِيل إِضَافي لِمَشْرُوع تَحْسِين تَعْلِيم المُدَرِسين (P152914)
اسْم المَشْرُوع الأُم	مَشْرُوع تَحْسِين تَعْلِيم المُدَرِسين
الْمَنطِقَة	الشَّرق الأَوسَط وَشَمَال أفْرِيقيَا
الْبَلَد	الضِّفة الغَربِية وقِطَاع غَزَة
القِطَاع/ القِطَاعات	قِطَاع التَّعْلِيم العَام
المَوضُوعَ / المُواضِيع	التَّعلِيم لاقْتِصَاد الْمَعرِفة (60%)، والتَّعلِيم لِلجَمِيع (40%)
أَدَاة الإِقْرَاض	تَمْوِيل المَشَارِيع الاسْتِثْمَارِية
مُعرِّف الْمَشْرُوع	P152914
المَشْرُوع الأُم	P111394
الْجِهَة الْمُقْتَرِضَة / الْجِهَات المُقْتَرِضة	
الْوِكَالة المُنَفِذة	
الْفِئة الْبِيئِية لِلمَشروع	سي- غَير مَطلُوبة
تَارِيخ إعدَاد/تَحديث وَثِيقَة مَعلومات المشروع	07-آب/ 2015
التَّارِيخ المُقَدر لإِكمَال التَّقْيِيم	15- آب/ -2015
التَّارِيخ المُقَدر لإِقْرَار مَجْلس الإِدَارة	تشرين ثاني/ -2015
قَرَار مُرَاجعة التَّقييم (مِن مُذكرة القَرَار)	قد خَولت المراجعة الفريق بالتَّقْيِيم والتَّفَاوض

1. سياق المشروع

السياق المحلي

تراجع الاقتصاد الفلسطيني ليشهد حالةً مِنْ الرُكود في عَام 2014، حَيث كَابد الاقتصاد الفلسطيني ضعفاً ملحوظاً عُقب فترة من الانتعاش المستدام امتدت بين عامي 2007 و2011 حَيث تجاوز متوسط معدل النمو السنوي 8 بالمائة. فقد بدأ الانكِمَاش عام 2012 حيث انحدر النمو إلى نحو 6 بالمائة نتيجةً للهبوط الحاد في المساعدات الأجنبية، كما أسفرت القيود الإسرائيلية المستمرة المقرونة بانعدام الاستقرار السياسي إلى تراجع كبير في الاستهلاك العام والخاص مما فاقم انحدار النمو إلى نحو 2 بالمائة في عام 2013. ولم ينفك النمو عن الانحدار في عام 2014 ليصل الاقتصاد إلى حالة من الركود قبيل بدء حرب غزة الأخيرة التي أوقعت أثراً مدمراً على الاقتصاد الفلسطيني تجلى بنمو سلبي شامل. وكان الاستهلاك الخاص قد شهد نمو كبيراً غذياه الاقتراض البنكي وصافي الصادرات ليصل لخمسة بالمئة. ومن ناحية أخرى أدى إغلاق الأنفاق مع مصر وحرب صيف 2014 على وجه الخصوص إلى تراجع اقتصاد غزة بحوالي 460 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى تقلص ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 15 بالمائة ، في حين يتوقع أن يبلغ النمو في الضفة الغربية حوالي 0.5 بالمائة.

بينما ازدادت البطالة والفقر على نحوٍ ملحوظ، حيث طرأت زيادة على متوسط البطالة السنوي في غزة بمقدار 11 نقطة مئوية لتصل إلى 43 بالمائة في الربع الرابع من عام 2014 –والتي قد تكون الأعلى في العالم– فيحين انخفضت في الضفة الغربية بمقدار 1 بالمائة. كما بلغ معدل الفقر في غزة 39 بالمائة و16 بالمائة في الضفة الغربية، ليصل معدل الفقر الكلي إلى 25 بالمائة.

الملفت في الأمر أن العجز المالي للسلطة الفلسطينية تراجع في عام 2014 إلا أن الزيادة في النفقات ما زالت تجسد مصدراً يستدعي القلق. تمكنت السلطة الفلسطينية من تقليل العجز المالي بمقدار نقطة مئوية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي ويعود الفضل بذلك لجسارة أداء الإيرادات ونمو إيرادات المقاصة بنسبة 20 بالمائة وذلك بسبب لنمو في واردات النفط إلى غزة من إسرائيل والنمو في الواردات المسجلة من الدول الأخرى، ومع ذلك شهدت نفقات الحكومة الجارية نمواً كبيرا وغير مستدام بنسبة 9 بالمائة، كما ويجسد نمو فاتورة الرواتب الحكومية وصافي الإقراض مصدر قلق خاص.

ومقابل عملية إعادة الإعمار البطيئة في غزة المقرونة بانعدام استقرار إيرادات المقاصة وحالة عدم الاستقرار السياسي فإن التوقعات الاقتصادية تظل بائسة، ويتوقع مع إعادة افتتاح الشركات التجارية في أعقاب حرب العام الماضي وعملية إعادة الإعمار أن يطرأ نمواً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة بنسبة 7 بالمائة، في حين يتوقع أن يطرأ نمو ضئيل في الضفة الغربية بنسبة واحد بالمائة على الانخفاض في الاستهلاك إلى جانب السيولة وآثار الثقة في احتجاز إسرائيل لإيرادات المقاصة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015.

أسفر التدهور الاقتصادي أثراً شديداً على ظروف معيشة الفلسطينيين وخاصة في غزة، حيث يقدر تراجع الاقتصاد الفلسطيني على أساس نصيب الفرد بنسبة 3 بالمائة في عام 2014، كما طرأت زيادة على إجمالي البطالة بنسبة 27 بالمائة، حيث ارتفعت إلى 43 بالمائة في غزة و17 بالمائة في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى وجود زيادة على متوسط البطالة السنوي في غزة بنسبة 11 نقطة مئوية في عام 2015، وما يثير القلق على وجه الخصوص هو البطالة في صفوف الشباب في غزة لتصل لما يزيد على 60 بالمائة بحلول نهاية العام 2014 والتي تعتبر النسبة الأعلى في المنطقة.

تشير التقديرات الأولية للبنك الدولي إلى أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بلغت 25 بالمائة في عام 2014، غير أن المعدل الإجمالي يخفي تبايناً إقليمياً واسعاً، حيث كانت نسبة الفقر في غزة 39 بالمائة وهي أعلى بمرتين ونصف تقريباً من نظيرتها في الضفة الغربية (16 بالمائة في عام 2014)، ووفقاً لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) فإن 80 بالمائة من سكان غزة يعتمدون في الوقت الحالي على المساعدات. بدأ التباين الإقليمي الصارخ في حالات الفقر بين الضفة الغربية وغزة بعد الصدمة الاقتصادية الشديدة التي حلت بغزة في العامين 2007/2006 حين فرضت إسرائيل حصاراً أدى إلى زيادة هائلة بنسبة 20 نقطة مئوية في معدل الفقر في القطاع.

السياق القطاعي والمؤسسي

يحظى التعليم بقيمة ثمينة وكبيرة في فلسطين حيث تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي المسؤولية عن إدارة المدارس الحكومية التي تشرف على 67 بالمائة من إجمالي عدد الطلبة الفلسطينيين، بما في ذلك المراجعة التنظيمية للمدارس التي يديرها القطاع الخاص. تشرف الأنروا على 24 بالمائة في حين يشرف القطاع الخاص على 9 بالمائة من إجمالي الطلبة في نظام التعليم العام، وتبلغ المعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس 94.4 بالمائة للمرحلة الأساسية و82.8 للمرحلة الثانوية، ورغم معدلات الالتحاق المرتفعة وبلوغ نفقات التعليم نحو 4.9 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي (Caussen وآخرون – 2013) فإن نتائج التقييمات المحلية والدولية تشير إلى أن نتائج تعلم الطلاب في فلسطين معتدلة مقارنة بالدول الأخرى ذات نفس الناتج الإجمالي المحلي للفرد أو الإنفاق على كل طالب.

زاد الإنفاق على التعليم من حيث القيمة الحقيقية في العقد الأخير، حيث كانت حصة التعليم 15.7 بالمائة من الإنفاق العام في 2012 مقارنة ب13.1 بالمائة في عام 2005، أما من ناحية نسبته من الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة تبلغ 4.9 بالمائة في الضفة الغربية وغزة لتكون بذلك على قدم المساواة مع المستوى الأدنى من الدول الأخرى متوسطة الدخل ومع دول أخرى في المنطقة. جاءت الزيادة في الإنفاق على الرغم من حقيقة تراجع التمويل الخارجي الميسر في المجمل والمقدم من عدة شركاء عملية التنمية.

زادت النفقات التشغيلية غير المتعلقة بالأجور بصفتها إحدى حصص إجمالي الإنفاق على التعليم من 12.9 بالمائة في عام 2005 إلى 20.2 بالمائة في عام 2012، كما كان مستوى الإنفاق غير المتعلق بالأجور في عام 2012 أعلى بمرتين من مستوى عام 2005، والذي تحتل التحويلات منه إلى مؤسسات التعليم العالي والنفقات والمدخلات التشغيلية المختلفة على مستوى المدارس إلى جانب الاستثمارات في مدارس وغرف صفية جديدة حصة الأسد من هذا التغيير. تم في واقع الأمر تخصيص حصة متزايدة من موازنة التعليم للمدارس في الفترة 2005-2012، وتم تخصيص مزيد من الموارد بالتدريج لتقديم الخدمات مقارنة بالإدارة والتعليم على مستويات أعلى من نظام التعليم.

أظهر أداء الطلاب في فلسطين تحسناً بين عامي 2007 و2011 حسب قياس الجولات ذات العلاقة من الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية، ورغم هذا التحسن فإن مستوى أداء الطلبة الفلسطينيين يبقى متأخراً نسبةً لبعض نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودون المتوسط الدولي بدرجة كبيرة. يحرز عدد كبير من الطلبة في الأراضي الفلسطينية نتائج تعلم ضعيفة، حيث أحرز حوالي 48 بالمائة من الطلاب في مادة الرياضيات في الصف الثامن على سبيل المثال أقل من المعيار الأدنى لاتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية بينما أظهر ما نسبته 7 بالمائة منهم مستوى مرتفع أو متقدم في اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية لعام 2011. استكملت دراستان جوهريتان في عام 2014 حول العوامل على

مستوى غرفة الصف والمدرسة التي تحدد نتائج الطلبة في الضفة الغربية و غزة، ركزت أحداهما على مدارس الأنروا والثانية تناولت مدارس السلطة الفلسطينية، حيث بيّن هذان التحليلان تبايناً في نتائج التعلم في المدارس فيما يتعلق بممارسات صفية مرتبطة بتعلم أكبر للطلبة، وخلصت كذلك إلى أن نوعية المعلمين المحددة على أنها تقنيات وتفاعلات تربوية ذات مغزى وذات علاقة مع الطلاب هي أهم عامل محدد لتعلم الطلاب القائم على أساس المدرسة، ولهذا تعتبر وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي التنمية المهنية للمعلمين أحد الأركان المركزية في الاستراتيجية القادمة لقطاع التعليم (2015-2019).

2. أهداف التنمية المقترحة

أ. أهداف التنمية الحالية للمشروع – الأصل

يتجسد الهدف الأساسي لهذا المشروع بتحسين كفاءات ومهارات معلمي الصفوف الدراسية (الذين يعلمون الصفوف من الأول إلى الرابع) في مدارس الضفة الغربية وغزة، والمساهمة في تعزيز تعلم الطلبة في المدارس الأساسية، على أن يتحقق هذا الهدف من خلال نوعين من التدخلات الموجهة لمدربي المعلمين ومعلمي الطلبة والمعلمين الممارسين تحت التأهيل. يدعم المشروع المقترح بداية الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين نوعية وترابط عنصر الممارسة القائم على أساس المدرسة في برامج تعليم المعلمين (التطبيق العملي للتدريس)، والأمر الثاني هو أن برنامج تعليم المعلمين يدعم تقديم برامج نوعية من قبل مؤسسات التعليم العالي لتسهيل تحديث المعرفة والمهارات الأكاديمية والمهنية لقسم كبير من معلمي الصفوف المدرسية الممارسين (كالمعلمين الذين يدرسون الصفوف من الأول إلى الرابع) والذين هم حالياً تحت التأهيل في مؤهلات التعليم الأكاديمية و/أو المهنية الخاصة بهم ومن لا يلبي المعايير الجديدة لتأهيل المعلمين التي وضعتها هيئة تطوير مهنة التعليم بدعم من الإتحاد الأوروبي-اليونسكو، أما الفئة السكانية المستهدفة من البرنامج المقترح فهي معلمو المستقبل الذين يتم إعدادهم ليصبحوا معلمي صفوف مدرسية ومعلمين تحت التأهيل والذين يدرسون حالياً الصفوف من الأول إلى الرابع.

3. وصف المشروع

اسم العنصر

1. برامج تعزيز الممارسات القائمة على أساس المدرسة للمعلمين في مرحلة ما قبل الخدمة

ملاحظات (إضافية)

اسم العنصر

2. التطوير المهني المستمر لمعلمي مدارس المرحلة الأساسية

ملاحظات (إضافية)

اسم العنصر

3. دعم إدارة وتنفيذ المشروع

ملاحظات (إضافية)

4. التمويل (*بمليون دولار أمريكي*)

إجمالي تكلفة المشروع:	3.00	إجمالي تمويل البنك الدولي	0.00
ثغرة التمويل:	0.00		

القروض/الائتمانات/أخرى	المبلغ
المقترض	0.00
التمويل الخاص	3.00
المجموع	3.00

5. التنفيذ

تنفيذ العناصر 1 و 2: يتبع التمويل الإضافي لمشروع تحسين تعليم المعلمين بدرجة كبيرة نفس ترتيبات التنفيذ كما هي في مشروع تحسين تعليم المعلمين الجاري، وينفذ العنصران 1 و 2 عن طريق الإدارة العامة للإشراف والتأهيل والمعهد الوطني لتدريب المعلمين على التوالي، وبما أن هذه المرحلة الثانية من المشروع تتضمن تعديل النماذج الموضوعة حديثاً للبرامج المنفذة خلال الخدمة في العنصر 2 لإدراج برامج ما قبل الخدمة ضمن العنصر 1 فإن الروابط بين هذين العنصرين ستكون أكثر قوة حتى مما هي عليه ضمن المرحلة الأولى، وهذا يعني أنه سيكون من الضروري المحافظة على منهجية مترابطة ومتناسقة خلال تنفيذ هذين العنصرين، ويتم ذلك من خلال توظيف مستشار محلي يمكنه لعب دور المنسق في كلا العنصرين.

تدير وحدة تنسيق المشاريع في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي الأعمال الائتمانية ومنها المشتريات والإدارة المالية، والتي تقدم حالياً الدعم الائتماني لتنفيذ مشروع تحسين تعليم المعلمين الحالي، حيث تعمل وحدة تنسيق المشاريع باعتبارها النظير الأساسي للبنك الدولي في كافة جوانب الإدارة المالية للمشروع، وتضمن وحدة تنسيق المشاريع تنفيذ الإدارة المالية ضمن التمويل الإضافي المقدم للمشروع وفقاً للإجراءات المعمول بها في البنك الدولي. عملت وحدة تنسيق المشاريع على إصدار تقارير دقيقة يعتمد عليها تلبي هدف البنك الدولي المتمثل في الاستفادة من التمويل في الأغراض المقصودة.

تضمن كل من وحدة تنسيق المشاريع وإدارة التقييم الاستمرار في تولي وظيفة رقابة وتقييم المشروع على المستوى الاستراتيجي.

6. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

سياسات الحماية التي حددها المشروع	نعم	لا
التقييم البيني OP/BP 4.01		X
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04		X
الغابات OP/BP 4.36		X
إدارة الآفات OP 4.09		X
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11		X
السُكّان الأصليون OP/BP 4.10		X
إعادة التوطين غيرالطوعي (القسري) OP/BP 4.12		X
سلامة السدود OP/BP 4.37		X
المشاريع المقامة على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50		X
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		X

تعليقات (اختياري)

---

7. جِهَة الاتِصَال

البَنك الدَّوْلي

جهة الاتصال: جُوَان مَانوَيل مُورِنو أُلمِدِليا

المنصب: أَخِصَائي تَعْلِيم

رقم الهاتف: 473-4502

البريد الإلكتروني:

jmoreno@worldbank.org

Public Disclosure

الجهة المقترضة/ العميل/ المتلقي

الاسم: وزاره الماليه

جهة الاتصال: ليلى صبيح غريب

المنصب: مدير عام

رقم الهاتف: 2978830

البريد الإلكتروني: mofirdg@palnet.com

الوكالات المنفذة

الاسم: وزاره التعليم والتعليم العالي

جهة الاتصال: سهى خليلي

المنصب: مدير مشاريع التعليم للبنك الدولي

رقم الهاتف: 2969352

البريد الإلكتروني: pcudirector@tep.ps

8. لِمزِيد مَن المعلومات يُرجى الاتصَال بِـ:

دَار مَعلوُمَات البَنْك الدَّولِي

البَنك الدَّولِي

1818 شَارع إتش، شَمَال غَرب

وَاشِنْطن، العَاصِمَة 20433

هَاتف رقم: 458-4500 (202)

فَاكس رقم: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/infoshop